

واقع الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب من وجهة نظر الطلاب (دراسة ميدانية)

أ. خالد عبد اللطيف علي*

أ.د. أمل كابوس**

* طالب ماجستير في قسم السكان/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ الجمهورية العربية السورية.
** قسم الإحصاء ونظم المعلومات/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ الجمهورية العربية السورية.

ملخص:

تناول البحث واقع الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وذلك بسبب الأهمية الكبيرة لهذه الكلية في التأثير بالمجتمع وسوق العمل، وتم الاعتماد على نتائج استبانة صُممت خصيصاً لهذا الهدف، وشملت جميع الطلبة المسجلين في العام الدراسي ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتحليل هذا الواقع، وقد أظهرت النتائج أن المكونات الأساسية للمجتمع الإحصائي المدروس هي مؤشرات إحصائية تدل على خصائص هذا المجتمع، كما أظهرت نتائج البحث أيضاً بأن أولويات دوافع التسجيل ليست متجانسة تماماً، وأن الدراسات العليا بواقعها الحالي لا تحقق تماماً الطموحات العلمية للطلبة، وان نظامها التعليمي لا يخدم أهداف البحث العلمي، ولا يخلق الفكر الإبداعي، ولا يؤهل الطلبة لدخول سوق العمل، وهم مزودون بالخبرة العلمية اللازمة.

وأخيراً طُرحت مجموعة من المقترحات والتوصيات لمعالجة واقع الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب.

Abstract:

The study dealt with the reality of graduate studies at the Faculty of Economics at the University of Aleppo, due to the great importance of this college tin influencing the society and the labor market. The study depended on the results of a questionnaire designed specifically for this purpose and included all students enrolled in 2010/2011. The results showed that the basic components of the statistics for the studied society showed the characteristics of this society. The results also showed that the main motives for registration in these graduate programs are not homogeneous. The results indicate also that these programs in their current status do not fulfill the scientific aspirations of the students and do not serve the objectives of scientific research, nor help develop creative thinking. They also do not prepare students for the labor market. Finally, a set of proposals and recommendations were offered to deal with the reality of the graduate studies at the Faculty of Economics at the University of Aleppo.

مقدمة:

أحدثت التطورات التي شهدتها العالم في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تأثيرات على التعليم الجامعي، وفسحت المجال لخلق نقلة نوعية فيه، وتطلبت منه أن يتسلح بفلسفة وآلية جديدة تدخل عصر التقنية، وتحسن استغلال التكنولوجيا وتواكب تطورها، حيث إن الأنظمة التربوية والتعليمية في ضوء التقدم التكنولوجي تعد أمراً مهماً لمسيرة تطور التعليم.

وتمثل الدراسات العليا إحدى أهم الوسائل العلمية المبنية على أسس صحيحة لتنمية الشخصية العلمية القادرة على مواجهة المشكلات المجتمعية، وحلها باستخدام الأصول المعرفية وطرائق البحث المتعددة، ويعتمد تقدم الأمم أو تأخرها في شتى مناحي الحياة العصرية على مدى توظيف الدراسات العليا كمحرض رئيس لتوليد خبرات علمية وفنية، تستخدم البحث العلمي أساساً وقاعدة للابتكار التكنولوجي والإبداع الفكري، فلاقت الدراسات العليا في الجامعات بوجه عام الاهتمام الأكبر، وذلك لما لهذه المرحلة من أهمية كبيرة في رفق البحث العلمي ورفد المجتمع وسوق العمل بالركيزة الأساسية التي تعمل على تطوير الدراسات العليا وتقديمها لمواكبة متطلبات التقدم العلمي. ومن أجل ذلك تزايد الاهتمام بالدراسات العليا، فأخذت الأمم تتسابق من أجل إحراز مزيد من التقدم في التخصصات كافة عن طريق الدراسات العليا.

ويرى عبد الموجود (١٩٨٣) أن الأصل في الدراسات العليا أنها فرصة تعليمية لأصحاب الاستعداد والقدرة والميل نحو مزيد من التعلم والتدريب، مما جعلها ترتبط بالأفراد أنفسهم، وتوصف بأنها خبرة ذاتية دافعها الرغبة في النمو، غير أن العوامل الاقتصادية وزيادة أعداد الطلبة، وتضخم أعداد الحاصلين على شهادات عليا، جعل الدراسات العليا غير ذاتية، وأصبح التركيز على التحصيل بدلاً من التفكير، وأصبح الامتحان هدفاً للخروج من زحام الدراسة^(١).

وعلى الرغم من الاتفاق على أن أهداف الدراسات العليا تصنف في ثلاث فئات هي: البحث والتدريس وخدمة المجتمع، فهناك اختلاف في المفاضلة بين تلك الفئات وترتيبها، فقد أشارت دراسات حول فلسفة الدراسات العليا وأهدافها أجملت تلك الأهداف بتدريب الطلبة على إجراء البحث، وبالآتي تنمية التفكير الناقد ودعمه، والقدرة على إثارة الأسئلة المهمة المرتبطة بالمجتمع المعاصر، وتوفير التدريب الذي يلبي حاجات المجتمع طويلة الأجل وقصيرة الأجل، والمساهمة في تقدم المعرفة والاكتشافات، وإن الاعتقاد الذي يسود

بأنه لا بدّ من ارتباط الدراسات العليا بالتدريب وإعداد الطاقم الذي يلبي حاجات التنمية أكثر من مجرد ارتباطها بدورها التقليدي وهو العمل الأكاديمي.

وإن للدراسات العليا أهمية بإيجاد الباحث المتميز القادر على إجراء البحث دون الاعتماد بشكل كامل على الآخرين، ومن أجل مواكبة التطور الهائل في المعرفة والتقنية، حيث إن إنشاء البحوث الأصلية ركيزة أساسية في الدراسات العليا^(٢).

ومن أجل أن تحظى الدراسات العليا بمكانة عالية في تفكير القادة والإداريين في الجامعات والمسؤولين عن التخطيط العلمي، لا بد أن تولى كثيراً من العناية والاهتمام، لأن نجاح الدراسات العليا في أداء رسالتها تجاه الجامعة والمجتمع يتوقف على القيادات الإدارية ذات المسؤولية عن إصدار القرارات، وهناك ثلاث مهارات إدارية يستعين بها المدير في عملية إصدار القرار: الأولى تمثل المهارات الفكرية التي يحتاج إليها الإداري عندما يكون بصدد اتخاذ قرار يتعلق بوظيفة المنظمة أم بالأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، والثانية تتعلق بالمهارات الإنسانية التي يحتاج لها الإداري عندما يصدر قرارات تتعلق بالتعامل مع الناس سواء داخل المنظمة أم خارجها، والثالثة المهارات الفنية التي تلزم عند التعامل مع الأشياء مثل شؤون المشتريات والمخازن والمباني^(٣).

ولا يصدر أي قرار من فراغ، فهناك المعلومات التي تساعد على إصدار القرار والإطار التنظيمي واللائحة التي تحكمه، وهناك سلسلة من منفذي القرار كل منهم يتلقى القرار من رئيسه ويبلغه لمروّسه، وهكذا يتحرك القرار إما حركة خطية أو حركة دائرية حسب طبيعة التنظيم السائد في المنظمة، وعلى الإداري أن يتعامل مع كل هذه المجموعات من البشر مع قدر كاف من المعلومات تكون أساساً سليماً لإصدار أي قرار، وبالنظر إلى الدراسات العليا يتبين أنها منظمة تربوية ذات طبيعة إنسانية، وهذه الطبيعة الإنسانية تميزها عن منظمات النفع المتبادل، كالبنوك والشركات، وهذه الطبيعة الإنسانية تمثل مجموعة من العوامل المركبة التي تؤثر في إصدار القرارات، ولو نظر إلى الأشخاص الذين يتعاملون مع القرار لوجدنا فئات مختلفة من البشر كلها تتميز بقدر وافر من الامتياز الفكري والتفوق العقلي فمنهم^(٤):

• أعضاء هيئة التدريس على درجة عالية من الكفاءة في المجال الأكاديمي، والالتزام بالنمو المهني والذكاء الابتكاري.

• طلبة مختارون وهم على درجة عالية من الاستعداد الذهني، والقدرة العقلية لمواجهة متطلبات الدراسات العليا.

● رؤساء أقسام على مستوى الكليات يؤدون دور التنسيق حيناً ودور التنفيذ حيناً آخر.

● طبقة من التكنوقراطيين من مستوى إداري متوسط ووظيفتهم تسيير القرار ومتابعة تنفيذه.

● شبكة علاقات مثل علاقة عضوة هيئة التدريس والأستاذ المشرف بالطالب، فإن شكل هذه العلاقة يؤثر في نوع القرار وفي طريقة تنفيذه^(٥).

وتعتمد معظم أنظمة الدراسات العليا في جامعات الوطن العربي الدرجات العلمية الآتية لمراحل متلاحقة^(٦):

- دبلوم الدراسات العليا
- الماجستير
- الدكتوراه

أما من الناحية الأكاديمية في كيفية التعامل مع برامج الدراسات العليا فنجد أن الطابع الغالب هو النموذج الأجنبي من خلال الأنماط الآتية:

◆ النظام الفصلي: وفيه ينظم التعليم فصلياً، وتقسّم السنة الدراسية إلى فصلين أو ثلاثة، ويمتحن الطالب في نهاية كل فصل.

◆ النظام السنوي: حيث ينظم التعليم وفق التقويم السنوي، ويتابع الطالب الدراسة سنة كاملة، يؤدي خلالها ما يطلب منه من دراسات وأبحاث وتطبيقات عملية، وفي نهاية العام الدراسي تقوم جهود الطالب من خلال نتائج امتحاناته، وما بذله من جهد أثناء العام الدراسي، ويعد الطالب ناجحاً وفق هذا النظام إذا كانت مواظبته على حضور المحاضرات والتدريبات كافية وحقق المعدل المطلوب، وبعدها يتأهل إلى مرحلة الأطروحة وحين إتمامها يكون قد أتم مرحلة الماجستير.

◆ نظام الساعات المعتمدة: وهو تنظيم حديث يتميز بالمرونة والكفاءة، ويعني في جوهره تنظيم الخطط الدراسية للتعليم الجامعي على أساس مبدأ حرية الاختيار ومتطلبات التخرج، وإعطاء وزن كمي لكل مقرر من مقررات الخطة الدراسية لأي درجة ممنوحة، وتشير الساعات المعتمدة إلى عدد المقررات التي درسها الطالب خلال الفصول الدراسية، وتعتمد الوحدة الفصلية «الساعات المعتمدة» معياراً في تقويمه، وقد تباينت الجامعات العربية التي تأخذ بهذا النظام من حيث عدد الساعات التي يكلف بها الطالب في الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه، ومن حيث كيفية حساب الدرجات.

وتتباين الجامعات العربية من حيث تغليب نوع من الدراسات والأبحاث على أنواع أخرى، بحسب حاجتها إلى خططها التنموية، ونظرتها إلى وظيفة الدراسات العليا، فبعضهم يرى في الدراسات العليا أنها الوسيلة لتطور الشخص، وإعطاء فرصة للأفراد ليحققوا ذاتاً إنسانية أكبر، مما يدفعهم إلى التوسع في الأبحاث الإنسانية والفنون، وبعضهم يرى في الدراسات العليا أنها السبيل للتقدم التقني والعملية، فيتوسعون في الأبحاث التطبيقية، ويبقى لكل بلد واقعه الخاص الذي يحدد بموجبه نوع الدراسات العليا اللازمة له^(٧)، مما يحدونا إلى القول إنه لا يوجد معيار موحد معتمد لدى جميع الدول حول أنواع الدراسات العليا.

فبعض الطلبة في الدراسات العليا قد يقومون ببحث في العلوم الأساسية بهدف التعمق في المعرفة العلمية، وفتح مجالات علمية وتطبيقات للبحث، كما قد يقوم الطالب ببحث تطبيقي بهدف التوصل إلى كشوف علمية لأغراض عملية تطبيقية، أو يقوم ببحث يتعلق بالعلوم الإنسانية في سبيل تطوير المجتمع العربي، وتحقيق توازن وتكيف أفضل للشخصية العربية^(٨).

إنه ومن خلال رصد أنواع الدراسات العليا المتوافرة في الجامعات العربية وأقسامها وهي: أقسام العلوم التطبيقية، وأقسام العلوم الأساسية وأقسام العلوم الإنسانية، فإن عدد الطلاب في العلوم الإنسانية يزيد على عدد الطلاب في العلوم التطبيقية، وهناك زيادة واضحة في طلاب الدراسات العليا في المجالين الطبي والهندسي، يقابله نقص في التخصصات المهنية والفنية الأخرى^(٩).

كما يوجد نوع آخر من البحوث وهو البحوث الأكاديمية وهي التي تجرى في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة، والتي تمثل المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون وطلاب الدراسات العليا، والمكان الأنسب الذي تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وذلك من حيث توافر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية، فالجامعات مؤسسات علمية وثقافية، تقوم بتوفير التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق متطلبات التنمية، ويمكن تقسيمها إلى بحوث في المرحلة الجامعية الأولى، وبحوث في مرحلة الدراسات العليا، وفيما يأتي شرح مبسط عن كل نوع:

♦ **البحوث الجامعية الأولية:** وهي أقرب ما تكون إلى التقارير منها إلى البحوث، حيث تُطلب من طلاب المرحلة الجامعية الأولية، ويمكن أن نميز بين نوعين من التقارير^(١٠): أحدهما يتعلق بوصف كتاب معين واستعراض موضوعاته، وربما يتحدث عن الجديد فيه

وما له وما عليه، ويعرف باسم التقرير الكتابي، أما النوع الثاني فكثر ما يسمى باسم بحث، ويتناول فيه الطالب الجامعي موضوعاً من الموضوعات التي تتصل بأحد المقررات التي يدرسها هادفاً إلى ارتياد المكتبة والتدريب على القراءة الواعية، وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع، إضافة إلى تنمية روح البحث لدى الطالب وزيادة حصيلته العلمية.

♦ **بحوث الدراسات العليا:** وهي على أنواع منها رسائل الدبلوم العالي، والماجستير والدكتوراه، التي يتقرر فيها للطالب فترة معينة بعد اختياره لموضوع بحثه ووضع الأسس اللازمة له وتعيين مشرف له، وتعدّ هذه البحوث من أهم البحوث التي تحتاج إلى التطوير والارتقاء في الجامعات والمؤسسات التعليمية^(١١)، وذلك لما لها من أهمية خاصة في تقدم المجتمع، وزيادة النمو المعرفي والحضاري. هي بحوث هادفة أيضاً إلى حل المشكلات ووضع تعميمات بعد التقصي الشامل والدقيق عن الأدلة والشواهد، إضافة إلى تصنيف جميع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وتحليلها، بالإضافة إلى وضع إطار مناسب لتأيد النتائج التي تم التوصل إليها وتعميمها^(١٢). ويعدّ هذا النوع من البحوث بحثاً علمياً شاملاً؛ لأنه يضيف شيئاً جديداً للعلم من قبل الباحث معتمداً على نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي يتوصل إليها الباحث يجب أن تجعله من الأشخاص المعترف بهم في مجال التخصص؛ لأن بحوث الدراسات العليا فرصة لعرض إسهام أصلي من قبل الباحث معتمداً على نفسه وبإشراف قليل.

وهذا يؤكد ضرورة التخطيط لأنواع الدراسات العليا اللازمة لتحقيق شيء من التعادل والتوازن بين فروع الدراسات العليا، وأنواع البحث العلمي في العلوم التطبيقية والإنسانية والأساسية، لتكون أكثر تكاملاً مع الأنظمة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن تجاهل أهمية تكوين القيم الأخلاقية المناسبة من خلال التفاعل المنتج بين التخصص والثقافة الإنسانية، كما لا يمكن تجاهل دور التكنولوجيا في عصرنا الحاضر.

وعلى مستوى الجمهورية العربية السورية، فقد قطعت شوطاً كبيراً في التطوير بالمجالين الكمي والنوعي، وشمل هذا التطوير التعليم العالي والدراسات العليا، شمل ازدياد عدد الجامعات إلى خمس جامعات حكومية حتى عام ٢٠١١، بالإضافة إلى الجامعة الافتراضية السورية، وسبع عشرة جامعة خاصة، بالإضافة إلى برامج التعليم المفتوح المنتشرة في جميع الجامعات الحكومية، والمعاهد المتوسطة والمعاهد العالية، وكانت جامعة دمشق هي السبّاقة في افتتاح الدراسات العليا والتوسع فيها إلى أن شملت مختلف التخصصات، وامتدت الدراسات العليا إلى الجامعات السورية الأخرى عملاً باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ١ لعام ١٩٧٥ والمرسوم الجمهوري رقم ٢٠٥٩ لعام ١٩٨٢ المتضمن اللائحة التنفيذية.

وعلى الرغم من ازدياد عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات السورية، فإن هذه الزيادة تعد ضئيلة لا تتناسب وحجم الاحتياجات المجتمعية والتنموية العالمية، وتعاني من مشكلات تعوق تقدمها، وتحتاج إلى الدراسة العلمية، للكشف عن العوامل التي تسبب هذه المشكلات والعمل على تجنبها قدر المستطاع. وإن الدراسات العليا تختلف من كلية لأخرى وذلك بسبب طبيعة تلك الكليات والنظام الداخلي المعمول به، وكون الباحث طالباً في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وفي رأي الباحث وحسب الظروف التي ترتبط بها كلية الاقتصاد لا بد لنا من التأكيد على الناحيتين الآتيتين:

- على الرغم من أن كلية الاقتصاد مصنفة رسمياً ككلية علمية (عملية وتطبيقية)، فإنها من الناحية الفعلية تعتمد في جميع مستويات التعليم على منهجية الدراسة النظرية، بحيث لا تستوجب وجود مخابر ووسائل مخبرية (هذا إذا اعتبرنا إن المخابر والوسائل والتجارب المخبرية هي وسيلة تحتاج إليها الكليات العملية والتطبيقية فقط، علماً بأن وجود مخابر الحواسيب يعد من وسائل الإيضاح الضرورية في جميع الكليات نظرية أو عملية تطبيقية).

- إن منهجية تدريس الدراسات العليا في كليات الاقتصاد بجميع تخصصاتها تحديداً، بعيدة كل البعد عن الكليات العملية التي هي بحاجة إلى مخابر وتجارب عملية خلال مرحلة الإعداد للأطروحة، حيث يتم الاعتماد على الأسلوب النظري والميداني في إعداد أطروحة الماجستير والدكتوراه.

من هذا المنطلق يمكننا القول: إن كليات الاقتصاد تتميز بخصوصية عن باقي الكليات حيث تجمع بين كونها كلية علمية من حيث النظام الداخلي النافذ في الكلية من جهة، وبين الكليات النظرية من حيث طريقة التدريس وطبيعة المقررات، وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا موضوع البحث من جهة أخرى^(١٣).

للأسباب الواردة سابقاً، وجدنا أن دراسة واقع الدراسات العليا (كدراسة حالة) في كلية الاقتصاد بجامعة حلب يشكل نموذجاً صالحاً ومهماً يعطي فكرة مهمة عن أهم المشكلات التي تعاني منها هذه الكلية والتي تعدّ مصدراً مهماً للمتخصصين في مجال الاقتصاد الذي يعدّ المجال الحيوي في تقدم الأمم وتطورها. كما نعتقد بأنه على الرغم من تميز هذه الكلية، ولكنها قد تشترك مع غيرها من الكليات في العديد من المشكلات العامة الإدارية والعلمية. وعندما تكون هناك مشكلات وصعوبات أمام تقدم الدراسات العليا، لا بد من الوقوف على واقع هذه الدراسات وتحليله ووضع العلاج له، وخير من يفعل ذلك هم الذين يتعايشون معها يومياً، أي طلاب الدراسات العليا أنفسهم، وبآلاتي تأتي هذه

الدراسة للبحث في الدراسات العليا بكلية اقتصاد جامعة حلب من حيث واقع هذه المرحلة، والطموح المراد الوصول إليه، وذلك كحالة من حالات كليات الاقتصاد في جامعات القطر، بل قد يكون نموذجاً لأي جامعة من جامعات الوطن العربي من خلال تشابه الظروف والإمكانات^(١٤).

أهداف وأسئلة البحث:

يأتي هذا البحث بهدف التعرف أولاً إلى واقع الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وعلى طموح هذه الدراسات ثانياً وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما واقع الدراسات العليا لطلاب الماجستير في كلية الاقتصاد بجامعة حلب من الناحية العلمية؟
- كيف يتوزع طلاب الدراسات العليا بين التخصصات المختلفة في مرحلة الماجستير؟
- هل هنالك اختلاف في دوافع التسجيل في الدراسات العليا؟
- هل هنالك رضا بين الطلبة على المستوى العلمي للدراسات العليا؟

أهمية البحث:

تستند أهمية هذا البحث إلى أهمية الموضوع المطروح، وهو الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، سنعتمد على الدراسات العليا في مرحلة الماجستير فقط والذي يشمل السنة الأولى وهي عبارة عن سنة تدريسية كاملة، ومن ثم سنة ثانية قد تمدد إلى سنة ثالثة بالنسبة للأطروحة، وقد أهملت مرحلة الدكتوراه نظراً لأنها مرحلة يعتمد فقط على تسجيل الأطروحة، وقد تتشابه في مشكلاتها مع مرحلة تسجيل الأطروحة لرسالة الماجستير، وتأتي أهمية البحث؛ لأن كلية الاقتصاد تسعى إلى إعداد كوادر علمية وطنية فاعلة، واعية ومبدعة، من خلال توفير بيئة تسمح بتحقيق التطوير المستمر للبرامج التعليمية والبحثية والتربوية، وتدعم حركة البحث العلمي والتفاعل المعرفي بغية التواصل المستمر مع التطور العلمي والثقافي في العالم، وتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة، لذلك لا بد من التعرف إلى واقع الدراسات العليا في هذه الكلية من الناحية العلمية والإدارية والمادية، وواقع طلاب السنة لثانية أي طلاب مرحلة الأطروحة، وكذلك تأتي أهمية هذا البحث من ناحية الجهة التي طرحه، أي أن جزءاً من مجتمع الدراسة هو نفسه القائم بها، وهم طلاب الماجستير في كلية الاقتصاد بجامعة حلب.

مشكلة البحث:

لمعالجة أي مشكلة نحن بحاجة إلى توصيفها وتحليلها ودراسة واقعها، لذا يحاول البحث الوصول إلى عمق هذه المشكلات وتوصيفها وتحليلها، وذلك من خلال دراسة الواقع لطلاب الدراسات العليا في مرحلة الماجستير لكلية الاقتصاد بجامعة حلب كنموذج لباقي الكليات المتشابهة، وذلك من محاور عدة، ومن ثم الطموح المراد الوصول إليه، ومن ثم تحديد ماهيتها وتأثيرها على مسيرة البحث العلمي في هذا المجال وذلك من خلال الطلبة.

فعلى الرغم من أهمية الدراسات العليا في البحث العلمي فإنها لا تقوم حسب رأينا بدورها الأساسي في تقدم البحث العلمي والمساهمة بشكل فعال في حل مشكلات المجتمع ودفع عملية التنمية والتقدم نحو الأمام، فقد أصبح الماجستير وحتى الدكتوراه مرحلة دراسية ليس إلا.

والسؤال المطروح هنا لماذا؟

لماذا تحولت مرحلة الماجستير والدكتوراه إلى مرحلة دراسية حيث أصبح طموح الطالب فيها الحصول على هذه الشهادة فقط دون الاكتراث إلى كونها مرحلة بحثية مختلفة عن مرحلة الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة الدراسات العليا، وتوافرت للباحث من مصادر عديدة حيث أجريت هذه الدراسات في مختلف المجتمعات منها المحلية والعربية والأجنبية، وفيما يأتي أهم تلك الدراسات حسب ترتيبها الزمني:

♦ محمد زينة (٢٠٠٧) ، دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية، رسالة ماجستير في السكان والتنمية بكلية الاقتصاد جامعة تشرين: يهدف البحث إلى بيان أهمية التعليم في تهيئة الإنسان ليصبح قادراً على القيام بعملية البحث، وإلى معوقات البحث العلمي، وقد توصلت الدراسة إلى أن البحث العلمي في مراحل التعليم ما قبل الجامعي يكاد يكون معدوماً، أما في مرحلة التعليم الجامعي، فيجري العمل على تحسنه. وقد وضعت بعض المقترحات منها إعادة النظر في أسس التعليم العالي التنظيمية والإدارية والمالية.

♦ طراف جهينا (٢٠٠٤) ، مشكلات الدراسات العليا في الجامعات السورية من وجهة نظر طلاب الماجستير والدكتوراه (دراسة ميدانية) ، بحث لنيل رسالة الدكتوراه،

جامعة دمشق - كلية التربية: تضمنت هذه الدراسة التعرف إلى واقع نظام الدراسات العليا في جامعات الجمهورية العربية السورية والأهداف المرسومة له، وكذلك المشكلات الحائلة دون تحقيق الأهداف من وجهة نظر المعنيين من طلبة دارسين وأساتذة مشرفين وإداريين ومسؤوليين علميين وأسباب تلك المشكلات، وذلك من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، وقد توصل البحث إلى إن مشكلة الدراسات العليا تكمن في الهيكل التنظيمي في إدارة الدراسات العليا.

♦ **الجمالي فوزية، كاظم علي، الحجري أمينة (٢٠٠٤)** ، معوقات البحث العلمي في كليات التربية بسلطنة عمان « دراسة ميدانية » يهدف البحث إلى معرفة البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي بكليات التربية التابعة لوزارة التعليم العالي. وقد توصلت الدراسة إلى إن معوقات البحث العلمي تتكون من خمسة عوامل وهي: (معوقات إدارية ومالية، وضعف كفايات الباحث، ومعوقات تتعلق بالنشر والتحكيم، ومعوقات تتعلق بالغاية من البحث العلمي، وأخيراً معوقات تتعلق بالحصول على المعلومات والمراجع).

وما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة كونها دراسة حالة محددة وواضحة المعالم وهي الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب من حيث تحديد المشكلات من وجهة نظر الطلاب أنفسهم بهدف إيجاد الحلول الملموسة.

♦ **عثمان سليم محمد أحمد (٢٠٠٠)** ، مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين: هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مشكلات طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وكذلك للتعرف إلى أثر كل من الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والكلية والمعدل الدراسي والعمل والدخل الشهري والتخصص في الثانوية العامة والجامعة داخل الوطن أو خارجه في المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وجاءت هذه الدراسة استجابة لدفع الدراسات العليا قدماً نحو تحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني في التنمية والتطوير، واقتصرت الدراسة على طلبة الماجستير المسجلين في جامعات الضفة الغربية لغاية العام الدراسي ١٩٩٨ / ١٩٩٩ وهي جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة القدس وجامعة الخليل ذكوراً وإناثاً.

وخُصت الدراسة إلى أن العديد من المشكلات تواجه الطلبة وهي المشكلات الإدارية والاقتصادية والأكاديمية، واختتمت الدراسة ببعض التوصيات أهمها:

- التركيز على ربط أهداف الدراسات العليا بأهداف التنمية.
- العمل على تحسين بيئة الدراسات العلمية بشكل مستمر.

- وضع برامج خاصة لتبادل الأساتذة الجامعيين بين الجامعات والاستفادة من خبراتهم.
- عقد لقاءات دورية بين طلبة الدراسات العليا وإدارات الجامعات لسماع آرائهم ومشكلاتهم.

♦ **الوردي زكي وعليوي محمد (١٩٩٣)** ، الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في مجال الخدمة المكتبية: دراسة حالة مكتبات جامعة البصرة، بحث منشور في مجلة اتحاد الجامعات العربية المجلد ٢٨ من العدد الرابع: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهمية الخدمة المكتبية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية، وتركزت الدراسة على أربعة مجالات: توفير مصادر المعلومات، واستخدام المكتبة وتدريب المستفيدين المهارات المكتبية، والخدمات المكتبية، أظهرت الدراسة عدم توافر وسائل الراحة وأجواء البحث العلمي داخل المكتبة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

المجتمع الأصلي لهذه الدراسة هم طلاب الماجستير في كلية الاقتصاد بجامعة حلب ذكوراً وإناً نظراً لعلاقتهم المباشرة بموضوع البحث، في جميع الأقسام والمسجلين في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ والبالغ عددها ٩ أقسام، مع مراعاة تحقيق أهداف البحث والوصول إلى اختبار الفرضيات المطروحة.

بلغ حجم المجتمع الإحصائي المدروس ٢٥٥ طالباً موزعين حسب التخصص حتى العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، ونظراً لصغر حجم المجتمع المدروس وبهدف الدقة فقد تمت دراسته بشكل كامل، وذلك من خلال زيارة الطلاب في قاعات المحاضرات بالنسبة إلى طلاب السنة الأولى من الماجستير، ومتابعة تواجد طلاب السنة الثانية من خلال اللقاءات مع المشرفين أو التواجد عند مناقشة رسائل الماجستير في الكلية، لذا تم العمل على مسح شبه كامل للمجتمع الإحصائي، وذلك لتمثيله تمثيلاً جيداً والتي يمكن تعميمها.

فمن أصل ٢٥٥ طالباً وهو حجم المجتمع الأصلي، استطعنا التوصل إلى توزيع (٢٢٥) استبانة كان العائد منها (٢١٦) استبانة، وكانت الصالحة للتحليل بعد استبعاد الاستبيانات غير المكتملة الإجابات (٢١٢) استبانة؛ أي بنسبة ٩٩٪ من الاستبانات العائدة ونسبة ٨٣,٩٪ من حجم المجتمع الأصلي.

وفيما يأتي شرح سريع عن الاستبانة ومحاورها:

♦ **المحور الأول:** ويتكون من ١٠ / أسئلة تتضمن بيانات ومعلومات عامة عن

المبحوث وهي: الجنس، والعمر، ومكان الإقامة الحالي ومكان الإقامة الدائم، والوضع العائلي، والعمل ومكان العمل، والتخصص في مرحلة الماجستير، والدرجة العلمية التي يريد المبحوث الحصول عليها.

♦ **المحور الثاني:** ويشمل دوافع التسجيل في الدراسات العليا حيث وضعت خمسة دوافع وطلب من المبحوث ترتيبها حسب الأولوية بالنسبة إليه.

♦ **المحور الثالث:** يتكون من ١٩ سؤالاً تتعلق بالواقع العلمي للدراسات العليا، وتم قُسمت هذه الأسئلة ضمناً إلى ٤ محاور، فالأسئلة (١ - ٨) تتعلق بمستوى المقررات، والأسئلة (٩ - ١٣) تتعلق بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس ضمن المحاضرات، والأسئلة (١٤ - ١٥) تتعلق بربط التدريس بسوق العمل، والأسئلة (١٦ - ١٩) تتعلق بتوافر وسائل ضمن المحاضرات.

المعالجة الإحصائية:

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم صممت جداول تكرارية تتعلق بمختلف المتغيرات، كما تمت المعالجة الإحصائية بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية (المتوسطات والانحرافات المعيارية)، وعلى الاختبارات الإحصائية حسب الحال، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

لتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها استخدم مقياس ليكرت الخماسي الذي استخدم في صياغة الإجابات، وإعطاء أوزان متدرجة من الأعلى إلى الأسفل، كما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول (١)

تثقيف الإجابات المتاحة لأسئلة الاستبانة

الإجابة	كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً
التثقيف	٥	٤	٣	٢	١

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التدريجات الخماسية لمقياس ليكرت

وبالاعتماد على الإجابات التي يعطيها مجتمع الدراسة في الحكم على التوافق بين محاور الدراسة، حدّدت درجة التوافقية في ثلاثة مستويات بالاعتماد على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبيدليل - الحد الأدنى للبيدليل) / (عدد المستويات).

$$= (3 - 1) / (3) = 1,33$$

وبالآتي يمكن تحديد درجات الإجابة وفقاً لقيمة المتوسطات كما يأتي:

- الدرجة المنخفضة (من ١ وأقل من ٢,٣٣).
- الدرجة المتوسطة (من ٢,٣٣ وأقل من ٣,٦٧).
- الدرجة المرتفعة (من ٣,٦٧ فما فوق).

وفيما يأتي النتائج التي تم الحصول عليها في كل محور من محاور الاستبانة:

أولاً- البيانات والمعلومات العامة:

تتطلب أية دراسة معرفة نوعية المجتمع الذي نقوم ندرسه، وأيضاً معرفة مكونات البيانات الديمغرافية لأفراد العينة المدروسة، ويبين الجدول الآتي توزع أفراد العينة والخصائص الديموغرافية لهم:

الجدول (٢)

البيانات العامة والخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

النسبة المئوية		التكرار	السؤال
٦٦,٣	١٤٢	ذكر	الجنس
٣٣,٧	٧٢	أنثى	
٨٣,٢	١٧٨	٢٩ - ٢٤	العمر
١٥,٤	٣٣	٣٠ - ٣٦	
١,٤	٣	٣٦ فأكثر	
٢٩,٣	٦٣	مدينة حلب	مكان الإقامة الدائمة
١٢,٥	٢٧	ريف حلب	
٢٨,٣	٦٠	مدن أخرى	
٢٩,٩	٦٤	ريف مدن أخرى	
٣٩,٧	٨٥	مدينة حلب	مكان الإقامة الحالية
٧,٠	١٥	ريف حلب	
٢٧,٦	٥٩	مدينة أخرى	
٢٥,٧	٥٥	ريف مدينة أخرى	

النسبة المئوية		التكرار	السؤال
٧١,٠٢	١٥٢	أعزب	الوضع العائلي
٢٨,٠٣	٦٠	متزوج	
٩٥٠.	٢	غير ذلك	
٦٢,٧	١٣٤	نعم	ممارسة عمل
٣٧,٣	٨٠	لا	
٧٠,٢	٩٤	قطاع عام	إذا كنت تعمل فهل تعمل في:
٢٨,٤	٣٨	قطاع خاص	
١,٤	٢	غير ذلك	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

إذا ألقينا نظرة على هذا الجدول فإننا نلاحظ ما يأتي:

- نلاحظ إن نسبة الذكور في العينة المدروسة هي أكبر من نسبة الإناث حيث بلغ عدد الذكور (١٤٢) طالب بنسبة ٦٦,٣٪ من العينة وعدد الإناث (٧٢) طالبة بنسبة ٣٣,٧٪، وهذا يعني أن الذكور أكثر إقبالاً على متابعة دراساتهم العليا في الاقتصاد من الإناث، لأسباب عديدة قد تبررها فيما بعد دوافع التسجيل في الدراسات العليا، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الظروف الخاصة في مجتمعاتنا الشرقية التي لا مازال قسم منها يرى أن المقر النهائي للمرأة هو منزل الزوجية.

- يتمركز القسم الأكبر من الطلاب في الفئة العمرية ٢٤ - ٢٩ سنة حيث بلغ عدد الطلاب في هذه الفئة العمرية ١٧٨ طالباً بنسبة ٨٣,٢٪ من العينة مقابل ٣٣ طالباً للفئة العمرية ٣٠ - ٣٦ سنة أي بنسبة ١٥,٤٪ و٣ طلاب فقط للفئة العمرية ٣٦ سنة فأكثر، ويمكن أن نفسر ذلك بأن الأفراد في الفئات العمرية الأصغر يكونون أكثر تحمساً وتطلعاً لاستكمال دراساتهم، كما أن تسلسل المراحل الدراسية بالنسبة للفئات العمرية الأصغر، وعدم الانقطاع عنها وقبل الدخول إلى سوق العمل قد يشكل عاملاً أساسياً في إتمام الدراسة.

- إن أغلب أفراد العينة هم من مدينة حلب بالنسبة للإقامة الحالية إذ بلغت نسبتهم ٣٩,٧٪، بينما لم تبلغ نسبة ريف حلب إلا ٧٪ مقابل نسبة ٢٥,٧٪ للأرياف الأخرى، ويعد هذا مؤشراً مهماً ويدل على أن القاطنين في حلب نفسها يقدمون على الدراسات العليا بنسبة كبيرة لتوافر الإقامة الدائمة، بينما لا نجد هذا الاندفاع بالنسبة لريف حلب الزراعي

الذي يختلف تماماً عن الأرياف الأخرى، والذي يكتسب التعليم فيها أهمية أكبر، وإذا قارنا مجموع نسب محافظة حلب (ريف ومدينة) مع المحافظات الأخرى، نجد بأن المحافظات الأخرى تستأثر بأكثر من النصف (٢٧,٦+٢٥,٧=٥٣,٣) بـ ٥٣,٣٪ من المسجلين في الدراسات العليا ويمكن تفسير ذلك بأن قاطني محافظة حلب (على الرغم من توافر إمكانية متابعة الدراسات العليا) فإنهم يفضلون الدخول إلى سوق العمل لتوافر إمكانات العمل بشكل أسهل في هذه المحافظة الصناعية والتجارية الكبيرة، إلا أن هذه الملاحظة قد يُنظر إليها من جهة أخرى بأن نسبة المسجلين - كما رأينا أعلاه بالنسبة للإقامة الحالية - مرتفعة جداً في مدينة حلب، أي أن هناك نوعاً من الهجرة الداخلية للشباب من الريف إلى المدينة والذي يعطي نوعاً من الاستقرار للطالب، بحيث تتوافر له ظروف الدراسات في مكان إقامته الحالية ليصبح أكثر تحمساً لمتابعة دراسته العليا. وبالخلاصة وبتقارب النسب نوعاً ما بالنسبة للإقامة الدائمة الحالية نجد أن الريف ولا سيما ريف، حلب يصب لصالح مدينة حلب بالنسبة للمسجلين في الدراسات العليا.

- لدى سؤال المبحوثين عن الوضع العائلي، كانت غالبية الإجابة أعزب وبنسبة ٧٠,٠٢٪ مقابل ٢٨,٠٣٪ للمتزوجين و٠,٩٥٪ غير ذلك، وتبدو هذه الإجابة منطقية، ولا سيما أن النسبة الغالبة هي من الذكور، وفي الفئة العمرية ٢٤ - ٢٩ سنة، وهذا ما يفسر تأخر متوسط سن الزواج للجنسين لدى العديد من طلاب الدراسات العليا لامتداد فترة التعليم لدى الجنسين.

- أظهرت الدراسة وجود ٦٢,٧٪ من أفراد العينة يعملون مقابل نسبة ٣٧,٣٪ من أفراد العينة غير عاملين، والقسم الأكبر منهم إناث متزوجات حسب نتائج الاستبانة، وأغلب أفراد العينة العاملين ضمن القطاع العام وبنسبة ٧٠,٢٪ مقابل نسبة ٢٨,٤٪ في القطاع الخاص ونسبة ١,٤٪ لغير ذلك، وهذا يدل على عدم التفرغ الكامل لطلاب الماجستير للدراسة، لعدم وجود أي خيارات لتأمين المورد المالي، مما يدفع المنتسبين للدخول إلى سوق العمل مباشرة بعد التخرج والاتجاه إلى العمل، وبخاصة في القطاع العام.

باختصار يمكن القول إن المؤشرات الديمغرافية للمسجلين في الدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة حلب تعطي فكرة عن واقع هذه الدراسات بإيجابياتها وسلبياتها، حيث تزيد نسبة الذكور عن الإناث بمعدل الضعف تقريباً؛ أي مازال مجتمعنا يعاني من الفروق بين طموحات الإناث عن الذكور في مجال العلوم والتخصص، وأن نسبة الذين يقطنون المدن المسجلين في الدراسات العليا تفوق أيضاً نسبة الذين يقطنون الريف (إن كان كإقامة دائمة أو حالية)؛ أي مازال مجتمعنا يعاني من الفروق بين طموحات أهل الريف عن أهل المدينة، أما الوضع العائلي فمن البديهي أن تكون نسبة العزّاب مرتفعة، وهذا ما يؤكد

بأن العلم يؤخر من سن الزواج، وله انعكاسات عديدة على مؤشرات ديمغرافية عدة، أما من حيث العمل فالنسبة الكبرى تعمل في القطاع العام، وهذا ما يؤكد عدم تفرغ طالب الدراسات العليا للدراسة والبحث، بعكس ما يحصل في الدول المتقدمة حيث يتفرغ الطالب للدراسة والبحث، وعضواً عن أن تسمح الدولة له بالعمل في القطاع العام يجب أن تؤمن له موارد ليتفرغ لأبحاثه (وهذا ما يحصل فعلياً في التخصصات الطبية: طب بشري - طب أسنان - صيدلة، وحتى في سورية)، وهذا ما يؤكد بأن المؤشرات الديمغرافية للمسجلين في الدراسات العليا تعبر بوضوح عن الخصائص المرتبطة بواقع الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب بسلبياته وإيجابياته.

ثانياً- التخصص العلمي:

النقطة الثانية التي أثارته اهتمام الباحث عن واقع طلبة الدراسات العليا في الاقتصاد هي: التخصص العلمي، وذلك من زاويتين: زاوية التخصص بالمرحلة الجامعية الأولى لهؤلاء الطلبة، ومن ثم تخصصهم في الدراسات العليا.

أظهرت نتائج تحليل الاستبانة توزيع التخصص بالمرحلة الجامعية الأولى بنسبة ٢٩,٩٪ لقسم الاقتصاد، ونسبة ٢٣,٨٪ لإدارة الأعمال، ونسبة ٢٠,٦٪ لقسم المحاسبة و ١١,٧٪ لقسم الإحصاء ونظم المعلومات، ونسبة ١٢,١٪ لقسم العلوم المالية والمصرفية ونسبة ١,٩٪ لقسم التسويق وفق الجدول الآتي:

الجدول (٦)

توزع أفراد العينة على التخصصات في برنامج الماجستير

النسبة المئوية	التكرار	الشهادة المقبولة	تاريخ افتتاح القسم	التخصص	
٢٩,٩	٦٤	-	-	اقتصاد	التخصص في المرحلة الجامعية الأولى
٢٣,٨	٥١	-	-	إدارة الأعمال	
٢٠,٦	٤٤	-	-	محاسبة	
١١,٧	٢٥	-	-	الإحصاء	
١٢,١	٢٦	-	-	العلوم المالية والمصرفية	
١,٩	٤	-	-	التسويق	
١٠,٣	٢٢	إجازة في الاقتصاد - قسم الاقتصاد	١٩٧٧ / ١٩٧٦	الاقتصاد	التخصص في مرحلة الماجستير
١٦,٨	٣٦	إجازة في الاقتصاد - قسم الاقتصاد	١٩٩٢ / ١٩٩١	العلاقات الاقتصادية والدولية	

النسبة المئوية	التكرار	الشهادة المقبولة	تاريخ افتتاح القسم	التخصص	التخصص في مرحلة الماجستير
٢٠,١	٤٣	إجازة في الاقتصاد قسم إدارة أعمال	١٩٨٤ / ١٩٨٣	إدارة الأعمال	
١,٩	٤	إجازة في الاقتصاد قسم التسويق	٢٠١١ / ٢٠١٠	التسويق	
١٩,٦	٤٢	إجازة في الاقتصاد قسم المحاسبة	١٩٨٣ / ١٩٨٢	المحاسبة	
١٠,٨	٢٣	إجازة في الاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية، أو قسم الإحصاء ونظم المعلومات (شعبة التأمين والمصارف).	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	العلوم المالية والمصرفية	
٩,٨	٢١	إجازة في الاقتصاد - كافة الأقسام	١٩٧٩ / ١٩٧٨	السكان	
٥,٦	١٢	إجازة في الاقتصاد - قسم الإحصاء ونظم المعلومات بكافة شعبه	٢٠١١ / ٢٠١٠	الإحصاء التطبيقي	
٥,١	١١	إجازة في الاقتصاد - قسم الإحصاء ونظم المعلومات بكافة شعبه	٢٠١١ / ٢٠١٠	نظم المعلومات الإدارية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

أما بالنسبة لتوزيع طلاب الماجستير في برنامج الدراسات العليا وفق التخصصات المختلفة، فنلاحظ أن عدد التخصصات في الدراسات العليا يبلغ الضعف عن مثيله في المرحلة الجامعية الأولى، حيث أضيف تخصص العلاقات الاقتصادية والدولية (عائديته العلمية تعود لقسم الاقتصاد)، كما أضيفت ثلاثة تخصصات لقسم الإحصاء ونظم المعلومات، وهي الإحصاء التطبيقي ونظم المعلومات الإدارية والتأمين والمصارف الذي لم يسجل فيه أي طالب حتى تاريخ إعداد هذا البحث لذا نلاحظ ان تاريخ افتتاح جميع شعب الإحصاء ونظم المعلومات هي العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ أما فيما سبق كان اسم القسم الإحصاء فقط وبدأ مشوار برنامج الدراسات العليا فيه في العام الدراسي ١٩٧٦ - ١٩٧٧، وإضافة قسم السكان المشترك بين قسمي الاقتصاد والإحصاء ونظم المعلومات من حيث خريجي الدراسات العليا، وافتتح منذ فترة طويلة وهو غير موجود ضمن تخصصات المرحلة الجامعية الأولى، لكنه يقبل كما نلاحظ من الجدول خريجي جميع الأقسام في

كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وهذا يفسر الفرق بين عدد أفراد العينة في تخصص المرحلة الجامعية الأولى والتخصص في الماجستير.

ولمعرفة فيما إذا كان توزيع طلاب الدراسات العليا يتم بشكل متساو بين التخصصات المختلفة في مرحلة الماجستير نستخدم اختبار كاي تربيع، ونوضح الأعداد الفعلية والنظرية في الجدول الآتي:

الجدول (٧)

الأعداد المتوقعة والفعلية للتخصص في مرحلة الماجستير

	Observed N	Expected N	Residual
الاقتصاد	٢٢	٢٣,٨	١,٨ -
العلاقات الدولية	٣٦	٢٣,٨	١٢,٢
إدارة الأعمال	٤٣	٢٣,٨	١٩,٢
تسويق	٤	٢٣,٨	١٩,٨ -
محاسبة	٤٢	٢٣,٨	١٨,٢
العلوم المالية والمصرفية	٢٣	٢٣,٨	٠,٨ -
سكان	٢١	٢٣,٨	٢,٨ -
الإحصاء التطبيقي	١٢	٢٣,٨	١١,٨ -
نظم المعلومات الإدارية	١١	٢٣,٨	١٢,٨ -
Total	٢١٤		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

أما للحكم على مدى صحة الفرضية من عدمها فيتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٨)

نتائج اختبار كاي مربع للتخصص في الماجستير

التخصص في مرحلة الماجستير	
Chi- Square	٦٥,٤٢١ ^a
df	٨
.Asymp.Sig	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

إن قيمة كاي تربيع لجودة المطابقة هي ٦٥,٤٢، وهي تدل على أن دخول الطلاب في أقسام الدراسات العليا غير متساو، وهذا يخلق كثيراً من المشكلات، وعدم التناسق سببه تحديد عدد الطلاب المقبولين في كل قسم، ومن لا يقبل في القسم المرغوب به، والذي يتوافق مع تخصصه الأساسي، يُقبل في قسم السكان بصورة عامة، والذي هو في الحقيقة يجمع في القبول جميع التخصصات، وهذا يولد العديد من المشكلات أهمها الاختلاف في المستويات بين الطلاب المقبولين، وعدم دراية الطلاب بأهداف القسم أو مواده، وهذا السبب الرئيس في ابتعاد المدرسين عن الأهداف الرئيسية للقسم، والانشغال في تعليم الطلاب كيفية احتساب المؤشرات الإحصائية والديمغرافية. أو قد يكون لها ارتباط أصلاً بدوافع التسجيل لدى هؤلاء الطلبة موضوع الفقرة الآتية.

ثالثاً- محور دوافع التسجيل في الدراسات العليا:

يبين هذا المحور أهم الأسباب والدوافع التي دعت طلاب الدراسات العليا إلى التسجيل، حيث تم وضع خمسة من أهم الدوافع التي قد تكون سبباً في التحاق الطالب بالدراسات العليا مرتبة في جدول، وطلب من المبحوث اختيار إجابة أو أكثر حسب الأولويات بترقيمها من ١ إلى ٥، وذلك حسب أهميتها بالنسبة له، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (٩)

دوافع التسجيل في الدراسات العليا وترتيبها حسب الأهمية

ترتيب الدافع حسب أهميته										
٥		٤		٣		٢		١		
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٦٩,٦٦%	١٠١	١٦,٥٥%	٢٣	٤,١٤%	٦	١,٣٨%	٢	٨,٢٨%	١٠	تأجيل الخدمة الإلزامية
٣,٩%	٨	٥٠,٧%	١٠٥	٢٧,١%	٥٦	١٠,١%	٢١	٨,٢%	١٧	زيادة الراتب الشهري
٣,٢%	٧	٤,١%	٩	١٤,٣%	٣١	٦٣,٤%	١٣٧	١٤,٨%	٣٢	الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة
٥,٧%	١٢	٥,٧%	١٢	٧,٦%	١٦	١٦,٢%	٣٤	٦٤,٨%	١٣٦	الرغبة في زيادة التحصيل العلمي
١١,١%	٢٣	٢٦,٦%	٥٥	٤٧,٨%	٩٩	٧,٢%	١٥	٧,٢%	١٥	تحسين الموقع في العمل الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة

من الجدول نلاحظ وجود اختلاف بين ترتيب أهمية دوافع التسجيل في الدراسات العليا، وذلك من خلال متابعة النسب المئوية لإجابات أفراد العينة وفق ما يأتي:

- إن الرقم (١) في الجدول السابق ضمن حقل ترتيب الدافع حسب أهميته يدل على أن أكثر الدوافع أهمية بالنسبة للمبحوث، أي عند إجابة أفراد العينة على أحد الدوافع بالرقم واحد، فهذا يدل على أنه كان الدافع الأول له عند التسجيل في برنامج الدراسات العليا، ومن الجدول نجد إن ٦٤,٨٪ من العينة كان أول دوافعهم بالتسجيل في الدراسات العليا هي الرغبة في زيادة التحصيل العلمي، مقابل ١٤,٨٪ لدافع الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، و ٨,٢٨٪ لتأجيل الخدمة الإلزامية و ٨,٢٪ زيادة الراتب الشهري و ٧,٢٪ لتحسين الموقع في العمل الوظيفي، وهذا مؤشر إيجابي جداً ويدل على رغبة الطلاب في الاستفادة من العلم.

- ويأتي دافع الحصول على المكانة الاجتماعية من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بالنسبة للمبحوث، حيث كانت نسبة هذه الرغبة ضمن الأهمية الثانية لأفراد العينة ٦٣,٤٪، أما دافع الرغبة في زيادة التحصيل العلمي فكانت نسبته ١٦,٢٪ من إجابات أفراد العينة على الأهمية الثانية للتسجيل في برنامج الدراسات العليا، وكان دافع زيادة الراتب للموظفين قد حصل على نسبة ١٠,١٪ من إجابات أفراد العينة على الرغبة الثانية، و ٧,٢٪ لتحسين الموقع الوظيفي، و ١,٣٨٪ لتأجيل الخدمة الإلزامية.

- أما الأهمية الثالثة بالنسبة لإجابات أفراد العينة فكانت نسبة ٤٧,٨٪ من الإجابات لتحسين الموقع الوظيفي و ٢٧,١٪ لزيادة الراتب الشهري و ١٤,٣٪ للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، و ٧,٦٪ للرغبة في التحصيل العلمي، و ٤,١٤٪ لتأجيل الخدمة الإلزامية.

- والأهمية الرابعة لأفراد العينة كانت من نصيب دافع زيادة الراتب الشهري للعاملين، حيث بلغت نسبة الإجابة على هذا الدافع ٥٠,٧٪ مقابل ٢٦,٦٪ لدافع تحسين الموقع الوظيفي للعاملين، و ١٦,٥٥٪ لدافع تأجيل الخدمة الإلزامية، و نسبة ٥,٧٪ للرغبة في زيادة التحصيل العلمي و ٤,١٪ للحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة.

- وكان تأجيل الخدمة الإلزامية آخر دوافع التسجيل في برنامج الدراسات العليا حيث كانت نسبته ٦٩,٦٦٪ من إجابات أفراد العينة، و نسبة ١١,١٪ كان اهتمامهم الأخير تحسين الموقع الوظيفي، و نسبة ٥,٧٪ للرغبة في زيادة التحصيل العلمي، و نسبة ٣,٩٪ لزيادة الراتب الشهري، و نسبة ٣,٢٪ للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة.

وإذ أردنا ترتيب الدوافع حسب الأهمية فيكون لدينا ما يأتي:

- ◆ الدافع الأول هو الرغبة في زيادة التحصيل العلمي لطلاب الدراسات العليا، وبنسبة ٦٤,٨٪ ونسبة ٨٤٪ كدافع أول وثانٍ وهي نسبة مرتفعة جداً.
- ◆ الدافع الثاني الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة وبنسبة ٦٣,٤٪.
- ◆ الدافع الثالث تحسين الموقع الوظيفي في العمل وبنسبة ٤٧,٨٪.
- ◆ الدافع الرابع كان زيادة الراتب الشهري وبنسبة ٥٠,٧٥٪.
- ◆ الدافع الخامس هو تأجيل الخدمة الإلزامية وبنسبة ٦٩,٦٠٪ وبنسبة تزيد عن ٨٥٪ كدوافع للتسجيل في المرتبتين الأخيرتين الرابعة والخامسة، علماً بأن عدد الذين أجابوا هم الذكور فقط.

وبمعنى آخر إن الرغبة في زيادة التحصيل العلمي هي الدافع الأهم للتسجيل في الدراسات العليا، وبالمقابل فإن أقل الدوافع أهمية هو تأجيل الخدمة الإلزامية، فحسب القانون السوري فالطالب الذي يُسجل في الدراسات العليا يحق له تأجيل الخدمة الإلزامية، بعكس الفرضيات الوهمية بين الطلاب بأن غالبية الطلاب الذكور يسجلون من أجل هذا الهدف، وعليه فإن دوافع التسجيل ليست في الأهمية نفسها.

رابعاً- الواقع العلمي للدراسات العليا:

تماشياً مع تحقق فرضية أن أهم دوافع التسجيل في الدراسات العليا هو الرغبة في زيادة التحصيل العلمي، فمن البديهي أن يكون الاهتمام منصباً على الواقع العلمي لهذه الدراسات، وهل هذا الواقع يشفي غليل الطلبة في التحصيل العلمي الأمثل في هذا المضمار؟

ومن أجل هذا طُرحت في هذا المحور الأسئلة لمعرفة وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في الواقع العلمي للدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، وقد أُعد جدول بعدد الإجابات لكل سؤال والمتوسط الحسابي لها، وكذلك بيان وسطي الإجابات مع تثقيل البيانات، وذلك للحصول على درجة الموافقة لكل سؤال وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (١٠)

تقييم أفراد العينة للواقع العلمي للدراسات العليا وفقاً لمستوى المقررات في كلية الاقتصاد بجامعة حلب

التقدير	وسطي الإجابات بعد التثقييل	التكرارات					
		كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً	
متوسط	٢,٤٤	٥	٣٠	٧٧	٤٢	٦٠	١- هل المواد التي تُدرس تتيح الإشباع العلمي لاهتمامات الطلبة
منخفض	٢,٣٢	٠	١٨	٦١	١٠٤	٣١	٢- هل المقررات التي تُدرس في السنة الأولى تواكب في حداتها التطور العلمي
منخفض	٢,٢٨	٤	١٨	٥٥	٩٢	٤٥	٣- هل هنالك ربط بين المقررات والحياة العملية بالمجتمع
متوسط	٢,٨٧	٧	٤٢	١٠٥	٣٦	٢٤	٤- هل يتطابق تخصص الأستاذ مع المقرر المعطى من قبله في الماجستير
متوسط	٢,٣٤	٣	٢٩	٦٤	٥٨	٦٠	٥- هل يوجد خطة دراسية واضحة لكل مقرر
متوسط	٢,٣٩	٧	٢٦	٥٦	٧٩	٤٦	٦- هل يساعد أسلوب التدريس المتبع في السنة الأولى على عملية تنمية القدرة على التحليل والبحث
منخفض	٢,١٩	٧	٢٦	٤٢	٦١	٧٨	٧- هل المراجع العلمية المتوافرة ملبية لمتطلبات الواقع البحثي
متوسط	٣,٥٩	٥٣	٧٢	٥٢	٢٠	١٧	٨- هل تعدد حلقات البحث يؤثر بشكل ايجابي في استفادة الطالب

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:

إن الأسئلة التي تتحدث عن مستوى المقررات، كانت إجابات أفراد العينة في غالبيتها متوسط، فالسؤال الأول والمذكور فيه بأن المواد التي تُدرس تتيح الإشباع العلمي لاهتمامات الطلبة، كانت أعلى إجابات للمتوسط وبنسبة ٣٦,٥٧٪ من مجموع الإجابات، ونسبة ٢٧,٧٧٪ من الإجابات قليل جداً، ونسبة ١٩,٤٤٪ قليل، ونسبة ١٣,٨٪ فقط كثير، ليصبح متوسط الإجابات لهذا السؤال بعد التثقييل ٢,٤٤، وهذا يدل على أن المواد التي تُدرس لا تتيح الإشباع العلمي للدراسات العليا، أما السؤال الثاني والهادف إلى معرفة مدى مواكبة المقررات للتطور العلمي، فكانت نسبة ٤٨,١٤٪ من الإجابات قليل، ونسبة ٢٨,٢٤٪ وسط، ونسبة ١٤,٣٥٪ قليل جداً لتكون وسطي الإجابات بعد التثقييل ٢,٣٢، والتقدير منخفض،

والذي يدل على عدم مواكبة المقررات التي تُدرس في السنة الأولى في حداثتها للتطور العلمي، مما يؤكد ضرورة مراجعة تلك المقررات، والعمل على تطويرها بما يتناسب مع تطور العلم، أما السؤال الثالث والمتعلق بربط المقررات بالحياة العملية للمجتمع، فكانت أعلى نسبة إجابات هي لخيار القليل والبالغة ٤٢,٥٩٪ من إجمالي الإجابات ونسبة ٢٥,٩٢٪ للوسط، ونسبة ٢٠,٨٣٪ لقليل جداً، ونسبة ١,٨٥٪ فقط لكثير جداً، مما يدل على عدم ربط بين المقررات والحياة العملية للمجتمع، والسؤال الرابع والمتعلق بتطابق الأستاذ مع المقرر المعطى من قبله في الماجستير فكانت نسبة ٤٨,٦١٪ لخيار الوسط، ونسبة ١٩,٩٪ لكثير، ونسبة ١٦,٦٧٪ لقليل، ونسبة ٣,٢٤٪ لكثير جداً، وإن النسبة العالية لخيار الوسط تأتي إما لعدم معرفة أفراد العينة بالتخصص الدقيق لأستاذ المقرر، أو زيادة عدم القدرة على الإجابة بشكل دقيق لهذا السؤال، وقد بلغ متوسط الإجابات بعد التثقيف ٢,٨٧، ليصبح التقدير العام لهذا السؤال هو المتوسط، وهكذا بالنسبة لبقية الأسئلة المتعلقة بالمقررات في السنة الأولى من الماجستير، فكان تقدير الإجابات العام إما منخفض أو متوسط، وهذا يدل على عدم رضا طلاب الماجستير على السياسة الموضوعية في المقررات في السنة الأولى، وبالمقابل نجد السؤال الثامن والمتعلق بمساعدة أسلوب التدريس المتبع في السنة الأولى على عملية تنمية القدرة على التحليل والبحث فكانت أعلى الإجابات لخيار كثير وبنسبة ٣٣,٨٠٪ ونسبة ٢٤,٨٨٪ لكثير جداً ونسبة ٧,٥٪ فقط لقليل جداً وإن متوسط الإجابات بعد التثقيف بلغ ٣,٥٩ والتقدير العام كان مرتفعاً، فقيام أستاذ المقرر بتكليف بعض الطلاب في تحضير المحاضرات وإلقائها في أثناء المحاضرة، وكذلك تكليفه بأبحاث خلال السنة الدراسية ساعدت الطالب على تنمية القدرة على التحليل والبحث.

أما الجزء الثاني من أسئلة الواقع العلمي للدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب فيتعلق بمستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلاب والمبين نتائجها في الجدول (١١) الآتي:

الجدول (١١)

تقويم أفراد العينة للواقع العلمي للدراسات العليا وفقاً لمستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية

التقدير	وسطي الإجابات بعد التثقيف	التكرارات					
		كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً	
متوسط	٢,٨٠	٧	٤٤	٩٠	٤٢	٣١	٩- هل هنالك تنسيق بين المدرسين للابتعاد عن التداخل بين المقررات
متوسط	٢,٧٢	١٤	٥١	٤٦	٦٥	٣٨	١٠- هل يشجع أعضاء هيئة التدريس الطلبة على المناقشة والحوار

التقدير	وسطي الإجابات بعد التثقيف	التكرارات					
		كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً	
متوسط	٢,٣٣	٥	٣٠	٥٦	٦١	٦٢	١١- هل يربط أعضاء هيئة التدريس المادة العلمية بالواقع التطبيقي والعملية
متوسط	٢,٩٤	٧	٦٧	٧٣	٣٢	٣٣	١٢- هل يلتزم بعض الأساتذة بالمدة المخصصة لإعطاء المحاضرة
متوسط	٢,٣٦	٩	٣٢	٥٨	٤٣	٧٢	١٣- هل يستخدم الأساتذة الأساليب الحديثة في التدريس من أجهزة إسقاط وغيرها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ويتضح من الجدول السابق أن تقدير الإجابات إما منخفض أو متوسط فقط، أي أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة كانت سلبية، والتي تعكس وجود مشكلات في مستوى أعضاء الهيئة التدريسية في السنة الأولى من وجهة نظر الطلاب أنفسهم، فالسؤال الأول من هذه المجموعة والمتعلق بالتنسيق بين المدرسين للابتعاد عن التداخل بين المقررات فكانت نسبة ٤١,٨٦٪ لخيار الوسط، ونسبة ٢٠,٤٦٪ لكثير، ونسبة ١٩,٥٣٪ لقليل، ونسبة ٣,٧٢٪ لكثير جداً، والمتوسط العام بلغ ٢,٨٠ ليكون التقدير العام متوسطاً أي لم تكن هنالك إجابة صريحة من قبل أفراد العينة، تؤكد وجود تنسيق بين المدرسين للابتعاد عن التداخل بين المقررات، وهكذا بالنسبة لبقية الأسئلة المتعلقة بمستوى أداء الهيئة التدريسية.

أما الجزء الثالث من أسئلة الواقع العلمي للدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب والمتعلقة بربط التدريس بسوق العمل، وهما السؤالان الرابع عشر والخامس عشر فنوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (١٢)

تقييم أفراد العينة للواقع العلمي للدراسات العليا وفقاً لربط التدريس بسوق العمل

التقدير	وسطي الإجابات بعد التثقيف	التكرارات					
		كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً	
منخفض	٢,١٨	٣	٢٢	٥٨	٥٦	٧٥	١٤- هل تعتقد بأن المنهاج سيؤهلك للعمل بشكل مباشر
منخفض	١,٨٣	٤	١٥	٣٧	٤٢	١١٦	١٥- هل تتم المحاضرات خارج نطاق القاعة أي بشكل عملي على أرض الواقع (معمل، مؤسسة، مصرف،)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

فالسؤال الأول من هذه المجموعة والمتعلق بتأهيل المنهاج للعمل بشكل مباشر، فكان أعلى نسبة إجابة لقليل جداً والبالغة ٣٤,٨٨٪، ونسبة ٢٦,٩٧٪ للمتوسط، ونسبة ١,٨٦٪ لكثير جداً، ومتوسط الإجابات بلغ ٢,١٨: أي أن التقدير منخفض، والأمر نفسه ينطبق على السؤال الثاني من هذه المجموعة والمتعلق بترافق المحاضرات النظرية بتطبيق عملي فكانت نسبة ٥٣,٩٩٪ لقليل جداً، ونسبة ١,١٨٪ لكثير جداً، والتقدير العام منخفض، وهذا يؤكد من خلال إجابات أفراد العينة على عدم ربط المناهج بسوق العمل.

أما الجزء الرابع والأخير من أسئلة الواقع العملي للدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب، والمتعلق بتوافر الوسائل من خلال إعطاء المحاضرات فطُرحت أربعة أسئلة لمعرفة ذلك، وكانت النتائج موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (١٣)

تقييم أفراد العينة للواقع العلمي للدراسات العليا وفقاً لتوافر الوسائل من خلال إعطاء المحاضرات

التقدير	وسطي الإجابات بعد التثقيف	التكرارات					
		كثير جداً	كثير	وسط	قليل	قليل جداً	
متوسط	٢,٣٥	٧	٣٧	٤١	٦٥	٦٤	١٦- هل يتوافر شاشات عرض في قاعات تدريس طلاب الدراسات العليا
متوسط	٢,٦٧	١٢	٣٩	٥٧	٧٥	٣١	١٧- هل تتوافر الخدمات المكتبية والمخبرية مثل الحواسيب-التصوير
متوسط	٢,٦٢	١٣	٤٠	٥٥	٦١	٤٥	١٨- هل تعطى المحاضرات في قاعات مخصصة ومهيأة لطلبة الدراسات العليا
متوسط	٢,٥٦	١٢	٣٥	٦١	٥٤	٥٢	١٩- هل تتوافر خدمات الانترنت

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول السابق إن تقدير إجابات تقييم أفراد العينة للواقع العملي للدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة حلب والمتعلقة بتوافر الوسائل من خلال إعطاء المحاضرات كان بجميع فقراته «متوسط» فقط، وبالاتي عدم استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في إعطاء المحاضرات خلال السنة الأولى من الماجستير بشكل جيد، فعند السؤال عن توافر شاشات عرض في قاعات تدريس طلاب الدراسات العليا كان تقدير الإجابات متوسط، بنسبة ٢٩,٢٤٪ لقليل جداً، ونسبة ٣٠,٦٦٪ لقليل فقط؛ أي ما نسبته ٥٩,٩٪ لإجابة القليل، مقابل نسبة ٧٪ فقط لكثير جداً، وكذلك الأمر بالنسبة لسؤال خدمات الانترنت، فكان ٥٠٪ تقريباً من إجابات أفراد العينة لقليل وقليل جداً، مقابل نسبة ٥,٦٪ فقط لكثير جداً.

فمن خلال العرض السابق نلاحظ توافق أفراد العينة من حيث الآراء في تقويم الواقع العلمي للدراسات العليا بكلية الاقتصاد وبجميع محاور الدراسة، فالأسئلة المتعلقة بالمقررات كانت إجابات الطلاب في غالبيتها متوسط، ومما يبرهن أن مستوى المقررات في برامج الدراسات العليا لا يلبي حاجات الطلاب أو مستوى البرامج المعمول بها، إما لقدمها وعدم مواكبتها للتطور السريع الذي يتعرض له هذا القطاع، أو لعدم إمكانية انتقائها بدقة لتحقيق متطلبات البرنامج، أما المحور المتعلق بمستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية من وجهة نظر الطلاب فيعكس وجود مشكلات في مستوى أعضاء الهيئة التدريسية في السنة الأولى من الماجستير أو الإشراف على الأطروحة، وهذا ناتج إما بسبب عدم التفرغ الكامل لعضو الهيئة التعليمية للبحث العلمي، أو بسبب انشغالهم بأعمال كثيرة تشتت فكرهم، وتبعدهم عن الواجب الأساسي لهم، فالأساتذة يختلفون بحسب المرتبة العلمية لعضو الهيئة التدريسية، وينعكس ذلك في مجال البحث العلمي والدراسات العليا، وفيما يتعلق بربط التدريس بسوق العمل أثبتت الدراسة بعدم وجود هذا الربط، والذي يعده بعضهم من أكثر السلبيات الموجهة إلى برامج الدراسات العليا، فالاعتماد على البرامج النظرية البحتة، واقتصار التعليم ضمن القاعات الصفية يؤكدان عدم وجود ربط بين التدريس وسوق العمل، وفي ضوء التقدم العلمي وتقانة المعلومات التي تجتاح جميع القطاعات، أكدت الدراسة أن إعطاء المحاضرات في ظل هذه الثورة التكنولوجية الكبيرة يعتمد على الأسلوب التقليدي بعيداً عن استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة في إعطاء المحاضرات، ويعود السبب في ذلك، إما لعدم توافر الإمكانيات المادية للجامعات لتوفير تلك الوسائل، أو بسبب عدم إعطاء أولوية من قبل أصحاب القرار في تحديث الوسائل المستخدمة في برامج الدراسات العليا. ومن ذلك يتضح أن هناك عدم رضا بين الطلبة على المستوى العلمي لهذه الدراسات.

وفي ضوء ما سبق يمكن مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وفق ما يأتي:

١. يشير تحليل الاستبانة بأن دوافع التسجيل وترتيبها بالنسبة للأهمية لدى المبحوث من خلال الترتيب الذي حصلنا عليه كان دافع زيادة التحصيل العلمي على رأس درجات اهتمامات طلاب الماجستير، وبلغت النسبة ٦٤,٨٪، حسب الترتيب (١) لأفراد العينة، ودافع الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة في المرتبة الثانية، وبنسبة ٦٣,٤٪ حسب الترتيب (٢) لأفراد العينة، وتحسين الموقع الوظيفي في العمل كان الدافع الثالث، وبنسبة ٤٧,٨٪ حسب الترتيب (٣) لأفراد العينة، ودافع زيادة الراتب الشهري كان الرابع، وبنسبة ٥٠,٧٥٪ حسب الترتيب (٤) لأفراد العينة، وأخيراً جاء تأجيل الخدمة الإلزامية في آخر اهتمامات الطالب وحصل على نسبة ٦٩,٦٠٪ حسب الترتيب (٥) لأفراد العينة، وبالتالي فإن الرغبة في زيادة التحصيل العلمي هي الدافع الأهم للتسجيل في الدراسات العليا، وبالمقابل من

أقل الدوافع أهمية هو تأجيل الإلزامية، ومن ذلك يتضح دوافع التسجيل ليست بالأهمية نفسها.

٢. يشير تحليل الاستبانة إلى أن المؤشرات الديمغرافية للمسجلين في الدراسات العليا بكلية الاقتصاد بجامعة حلب تعطي فكرة عن واقع هذه الدراسات بإيجابياته وسلبياته، حيث تزيد نسبة الذكور عن الإناث بمعدل الضعف تقريباً، وأن نسبة الذين يقطنون المدن المسجلين في الدراسات العليا تفوق أيضاً نسبة الذين يقطنون الريف، أما الوضع العائلي فمن البديهي أن تكون نسبة العزّاب مرتفعة، أما من حيث العمل، فالنسبة الكبرى تعمل في القطاع العام خاصة.

٣. إن طلاب الدراسات العليا لا يتوزعون بشكل متساو حسب الجنس و العمر.

٤. أن دخول الطلاب في أقسام الدراسات العليا غير متساو وهذا يخلق كثيراً من المشكلات، وعدم التناسق سببه تحديد عدد الطلاب المقبولين في كل قسم، ومن لا يقبل في القسم المرغوب فيه، والذي يتوافق مع تخصصه الأساسي، يقبل في قسم السكان بصورة عامة الذي هو في الحقيقة يجمع في القبول جميع التخصصات.

٥. يشير تحليل الاستبانة إلى أن الرغبة في زيادة التحصيل العلمي هي الدافع الأهم للتسجيل في الدراسات العليا، وبالمقابل فإن أقل الدوافع أهمية هو تأجيل الخدمة الإلزامية.

٦. يشير تحليل الاستبانة إلى توافق أفراد العينة من حيث الآراء في تقويم الواقع العلمي للدراسات العليا بكلية الاقتصاد وجميع محاور الدراسة؛ أي من حيث مستوى المقررات، ومستوى أداء أعضاء الهيئة التدريسية وربط التدريس بسوق العمل، واستخدام الوسائل الحديثة في إلقاء المحاضرات.

المقترحات والتوصيات:

١. اعتماد المناهج الحديثة التي تساعد على تطوير الدراسات العليا، بحيث تصبح مصدراً لتخريج طلاب قادرين على الاستفادة من الدراسات العليا في سوق العمل، والعمل على التحديث المستمر للمناهج لمواكبة آخر التطورات العلمية.

٢. ضرورة منح الطلاب بعض الوظائف الإدارية في الكلية، وذلك حتى إنجاز أبحاثهم، ومنحهم إعانات مالية كحوافز أو مكافآت تحفزهم للعمل أكثر ضمن برنامج الدراسات العليا.

٣. إتاحة الفرصة لطلاب الدراسات العليا لحضور المؤتمرات العلمية للاطلاع على ما وصل إليه العلم في مجال التخصص، وانعكاس ذلك على مستوى الأداء بالبحوث والدراسات العليا بالكلية ومن ثم بالجامعة.

٤. العمل على إحداث فرع للسكان في المرحلة الجامعية الأولى، لما لذلك من أهمية في رفد قسم السكان في الماجستير بطلاب متخصصين ولديهم معرفة مسبقة بطبيعة هذا القسم دون أن يكون الرغبة الثانية دائماً لدى جميع طلاب الماجستير بعد الرغبة الأولى المتعلقة بتخصص الطالب في المرحلة الجامعية الأولى.

٥. إيجاد كيان خاص بالدراسات العليا من حيث التخطيط والمتابعة والتنظيم، والعمل على مشاركة الطالب في هذا الكيان لمتابعة المشكلات المتعلقة بالأمر الإداري عن كثب.

٦. تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية القائمة في الجامعات، والعمل على إحداث صيغ جديدة للتعاون بين الأقسام في الكلية، وضم ممثلين عن المقيد في الماجستير والدكتوراه إلى المجالس العلمية المشرفة على برامج الدراسات العليا لعرض وجهة نظر طلاب الدراسات العليا والمشكلات التي تواجههم في إنجاز رسائلهم العلمية.

٧. التركيز على أنواع البحوث الجماعية التي تعالج المشكلات من زواياها المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٨. اعتماد التنوع والمرونة في إنشاء برامج الدراسات العليا، تستجيب للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وسوق العمل.

٩. إعطاء الأساتذة فرصة التفرغ العلمي، والإشراف على طلاب الدراسات العليا فقط، لأنه من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في إنجاز الرسائل العلمية في الوقت المحدد.

١٠. توافر خبرة الإشراف لدى الأساتذة والأساتذة المساعدين، والعمل على تأمين المشرفين على طلبة الدراسات العليا من ذوي الكفاءات المتميزة، لضمان التوافق بين موضوع الرسالة والتخصص الدقيق للمشرف، وكذلك الأمر بالنسبة لاختيار لجنة الحكم.

١١. العمل على توفير قاعات انترنيت في الكلية لخدمة طلاب الدراسات العليا، مع توفير الكادر الفني لاستخدامها وصيانتها.

١٢. إنشاء مكتبة خاصة بالدراسات العليا وتزويدها بأحدث الأجهزة والمراجع العربية والأجنبية، وتخصيص صالات للاطلاع داخل المكتبات الجامعية.

١٣. العمل على توفير الدعم المادي لطلبة الدراسات العليا، عبر تقديم القروض السهلة للطلبة المحتاجين، وذلك من أجل التخفيض من مشكلاتهم الاقتصادية والمادية، ودفعهم نحو البحث العلمي، وتأمين مستلزماته بشكل كاف.

الهوامش:

١. عبد الموجود محمد عزت، الدراسات العليا: طبيعتها وإدارتها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد رقم ١٩، ١٩٨٣، ص ٥٨.
٢. زوين محمد وهاشم أميرة، تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة من جهتي نظر أساتذتها وطلبتها، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد الرابع، ٢٠٠٩.
٣. El Ansari, Walid,,: Satisfaction Trends in Undergraduate Physiotherapy Education, Physiotherapy, Volume 89, Issue3, 2003
٤. عبد الموجود محمد عزت، الدراسات العليا: طبيعتها وإدارتها، مرجع سابق، ص ٧٥
٥. وأنظر أيضاً:
- طنطاوي محمد عبد الحليم، مشروع الجامعة المصرية للتعليم عن بعد - التشخيص ومتطلبات النجاح في ضوء الخبرات المحلية والعالمية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد ٣٩ لعام ٢٠٠١.
- شحاته حسن، مدخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- محمود سعيد طه، قضايا في التعليم العالي والجامعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٦. راجع في هذا الصدد:
- د سنقر صالحة، الدراسات العليا في الجامعات العربية، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، كانون الأول - دمشق ١٩٨٤، ص ٤.
- د سنقر صالحة، الدراسات العليا في الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، عدد خاص - ١٩٩٤، ص ٦٥٩.
- د سنقر صالحة، الدراسات العليا في الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠، المرجع السابق، ص ٦٦٧.
- المرجع السابق، ص ٦٨٤.
٧. كرساوي محمود محمد عبدالله، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات

- مستقبلية) ، ندوة الدراسات العليا - جامعة الملك عبدالعزيز- جدة- المملكة العربية السعودية- نيسان- ٢٠٠١، ص ٤٠
٨. زكريا صيام، واقع البحث العلمي وأفاقه المستقبلية في العالم العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد ١٤، عدد ٣، ٢٠٠٠، ص ٥٦.
٩. زوين محمد- هاشم أميرة، تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة من جهتي نظر أساتذتها وطلبتها، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد الرابع، ٢٠٠٩، ص ٦.
١٠. القرغولي علي عباس محمود، دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقويم حركة البحث العلمي في المجتمع، مركز أبحاث الطاقة، عمادة البحث العلمي - جامعة البحرين، ص ٢٣
١١. الحولي عليان عبدالله وأبودقة، سناء إبراهيم، تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية- غزة- (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٠٤، ص ٣٩١.
١٢. د دغيم محمد فرج، دور البحث العلمي والدراسات العليا في تجويد التعليم العالي وتجديده، المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي حول التعليم العالي، بيروت ١٩٩٨.
١٣. الجمهورية العربية السورية، الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد بجامعة حلب:
www.alepuniv.e.0du.sy وأنظر أيضاً للمواقع الآتية:
- موقع كلية العلوم الإدارية- جامعة عدن - اليمن: www.uafas.com
- مجموعة إدارة الأعمال- جامعة حلب: www.edarta3mal.com
- مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية: www.printpress.ksu.edu.sa
١٤. البستان أحمد، واقع الدراسات العليا في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧٠- المجلد ١٨، ٢٠٠٠.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. البستان أحمد، واقع الدراسات العليا في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧٠- المجلد ١٨، ٢٠٠٠.
٢. الجمالي فوزية، كاظم علي، الحجري أمينة، معوقات البحث العلمي في كليات التربية بسلطنة عمان «دراسة ميدانية»، جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان، ٢٠٠٤.
٣. حوامده باسم علي، مشكلات طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية- عمان، ١٩٩٤.
٤. الحولي عليان عبدالله وأبودقة، سناء إبراهيم، تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية- غزة- (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٠٤.
٥. د دغيم محمد فرج، دور البحث العلمي والدراسات العليا في تجويد التعليم العالي وتجديده، المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري للمؤتمر العالمي حول التعليم العالي، بيروت ١٩٩٨.
٦. زكريا صيام، واقع البحث العلمي وأفاقه المستقبلية في العالم العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، مجلد ١٤، عدد ٣، ٢٠٠٠.
٧. زوين محمد وهاشم أميرة، تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة الكوفة من جهتي نظر أساتذتها وطلبتها، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد الرابع، ٢٠٠٩.
٨. سعيدان احمد سليم، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، دار عالم المعرفة، سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٩٨.
٩. سنقر صالحه، الدراسات العليا في الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، عدد خاص - ١٩٩٤.
١٠. سنقر صالحه، الدراسات العليا في الجامعات العربية، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، كانون الأول- دمشق ١٩٨٤.

١١. شحاته حسن، مدخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٢. طراف جهينا، مشكلات الدراسات العليا في الجامعات السورية من وجهة نظر طلاب الماجستير والدكتوراه (دراسة ميدانية) ، رسالة دكتوراه في كلية التربية- جامعة دمشق، ٢٠٠٣.
١٣. طنطاوي محمد عبد الحليم، مشروع الجامعة المصرية للتعليم عن بعد - التشخيص ومتطلبات النجاح في ضوء الخبرات المحلية والعالمية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد ٣٩ لعام ٢٠٠١.
١٤. عبد الموجود محمد عزت، الدراسات العليا: طبيعتها وإدارتها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد رقم ١٩، ١٩٨٣.
١٥. الغراري حليلة، بناء الفكر العلمي في الحضارة الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، ٢٠٠٢.
١٦. القرغولي علي عباس محمود، دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقويم حركة البحث العلمي في المجتمع، مركز أبحاث الطاقة، عمادة البحث العلمي - جامعة البحرين، ٢٠٠٦.
١٧. كلساوي محمود محمد عبدالله، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية) ، ندوة الدراسات العليا - جامعة الملك عبدالعزيز- جدة- المملكة العربية السعودية- نيسان - ٢٠٠١.
١٨. محمد زينة، دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية، رسالة ماجستير في السكان كلية الاقتصاد - جامعة تشرين، ٢٠٠٧.
١٩. محمود سعيد طه، قضايا في التعليم العالي والجامعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Burgess R, Band, S & Pole. C, *Development in postgraduate education and training in UK, European journal of Education 33 (2) , 1998.*
2. El Ansari, Walid,,: *Satisfaction Trends in Undergraduate Physiotherapy Education, Physiotherapy, Volume 89, Issue3, 2003.*
3. Passmore, J, *The philosophy of graduate education, In Frankena, W (ed) , The philosophy and future of graduate education, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1980.*

ثالثاً المواقع الالكترونية:

١. الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد- جامعة حلب- سورية: www.alepuniv.edu.sy.
٢. موقع كلية العلوم الإدارية- جامعة عدن - اليمن: www.uafas.com.
٣. مجموعة إدارة الأعمال- سورية - جامعة حلب: www.edarta3mal.com.
٤. مجلة جامعة الملك سعود- العلوم الإدارية- المملكة العربية السعودية: www.printpress.ksu.edu.sa

